إقبال متزايد على التداوي بالأعشاب

الجيل الجديد من العشابة يبذل مجهودات لتأهيل وتحسين مداركه

أصبحت «عيادات» العلاج بالأعشاب تعرف إقبالا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من طرف الأسر المغربية. وبعد أن كانت العائلات ذات الدخل المحدود والأفراد ذوو المستوى الثقافي المتواضع هم الذين يلجؤون إلى العشاب من أجل التداوي، بدأت المحلات المتخصصة في الأعشاب العلاجية تستقبل مختلف الفئات الاجتماعية، ومن خلال زيارة إلى عدد من هذه المحلات يلاحظ العدد الهام للمترددين عليها. ومن اللافت للانتباه أن عدد من أصحاب هذه المحلات أصبح يستعين بتشخيص الأطباء قبل أن يحدد الوصفة العلاجية، إذ غالبا ما لا يلجأ المواطنون إلى هذه المحلات إلا بعد أن يكونوا مروا من العيادات الطبية لسنوات دون نتيجة تذكر، كما أكد ذلك عدد من الذين التقيناهم خلال جولتنا.

مقابل الاهتمام المتزايد للمواطنين بهذا النوع من العلاج، بذل ممتهنو هذه المهنة مجهودات من أجل تأهيلهم وتحسين مداركهم بكل ما يتعلق بالأعشاب وخصائصها العلاجية، وأسسوا جمعية تؤطر المزاولين للمهنة، كما أحدث مركز لتكوين العشابين، ويسهر على عملية التكوين طبيب ومختصان في علم النباتات والإيكولوجيا، وتم إلى الآن تكوين ما يناهز 100 عشاب، كما أصبحت هناك علاقة طيبة بين بعض الأطباء وهؤلاء، إذ غالبا ما يستشير الجيل الجديد من العشابة بعض أصدقائهم الأطباء، وربطت الجمعية علاقة متميزة مع المعهد الوطني للنباتات العطرية والطبية.

الحاج محمد مرزوق، رئيس الجمعية المغربية للنباتات الطبية والعطرية ومدير المركز الدولي «نهى فلور»، قال ل«الصباح» إنه رغم التطور الهائل في علم الأدوية وظهور أعداد كثيرة منها في شتى مجالات العلاج، فإن الحقبة الماضية شهدت عودة إلى استخدام الأعشاب الطبية في علاج الأمراض كواحدة من أهم فروع الطب البديل». وتعد العودة إلى استخدام النباتات الطبية في العلاج، برأيه، بمثابة «عودة إلى الطبيعة، خاصة أن الأدوية المصنعة لها أعراض جانبية متعددة مقارنة بالأعشاب».

واعتبر أن عشاب اليوم ليس كما كان الحال في السابق، إذ استطاع أن يطور مداركه في مجال النباتات الطبية والعطرية، وأصبح يمارس هذه المهنة بأساليب حديثة، وأوضح أنه يتعين أن يكون الشخص الذي يزاول هذه المهنة ملما بخصائص النباتات وأن يتوفر على شهادة تثبت أنه خضع لتكوين في هذا المجال، مضيفا أن الجمعية تستفيد من أبحاث المعهد الوطني للنباتات الطبية والعطرية. وأشار المصدر ذاته إلى المتداوين بالأعشاب بتنمون إلى جميع الفئات الاجتماعية، وأن العشاب لا يمكنه أن يصف العلاج إلا بعد أن يطلع على تشخيص الطبيب، الذي يعتبر الشخص المؤهل الوحيد لتحديد المرض، في حين أن العلاج من هذا الداء يمكن أن يتم عبر العقاقير الصيدلية أوعن طريق الأعشاب.

لكن لا يمكن لأي كان أن يحدد نوع الأعشاب التي يمكن أن تعالج المرض، بل يجب أن يتم ذلك عن طريق خبير في الأعشاب يتوفر على تكوين شامل لمختلف الأعشاب وخصائصها.

وصادفنا في معشبة مرزوق إحدى المتعالجات، أكدت ل «الصباح» أنها تعاني مرضا عضالا لم ينفع معه دواء، إذ ظلت تتابع العلاج في المستشفيات وبعض العيادات الخاصة، منذ أكثر من عشر سنوات، لكن الأدوية التي وصفت لها من طرف الأطباء تقتصر فقط على تسكين الألم، مضيفة أنها عندما لجأت إلى التداوي بالأعشاب بدأت تشعر بنوع من التحسن، وهي حريصة على زيارة المعشبة بشكل منتظم. المترددون على معشبة مرزوق وعلى مركز«نهى فلور»، أكدوا أن حالتهم تحسنت بعد أن واضبوا على العلاج بالأعشاب.

وأكد «مرزوق» أن الأعشاب التي يصفها للمترددين عليه كلها خضعت لدراسات من طرف خبراء المعهد الوطني للنباتات الطبية والعطرية، أو معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، وأثبتوا خصائصها ومنافعها، إضافة إلى النباتات التي أكدت التجارب فاعليتها في بعض الأمراض.

وبخصوص البحث عن الأعشاب والجهات التي تمونه بها، أكد مرزوق أنه يقوم شخصيا بالبحث عن الأعشاب في مختلف المناطق بالمغرب بواسطة طائرته الخاصة التي يقودها بنفسه، وعند تحديد أماكن وجود هذه الأعشاب يكلف من يجمعها، كما يتوفر على مزرعة بمديونة يزرع الأعشاب الطبية فيها، خاصة النادرة منها والمهددة بالانقراض.

واعتبر مرزوق أن تجارة الأعشاب، بالإضافة إلى بعدها العلاجي، تلعب دورا مهما على مستوى الدورة الاقتصادية، موضحا أنه غالبا ما يكلف أشخاصا في مناطق نائية بجمع الأعشاب الطبية، ما يتيح لأهل هذه المناطق مناصب شغل تدر عليهم مداخيل تساعدهم على تغطية مصاريفهم.

وأوضح أن المغرب يتوفر على ثروة مهمة في هذا المجال، ما تزال غير مستغلة بالشكل المطلوب، إذ غالبا ما يتم تصدير هذه الأعشاب إلى الخارج، وبعد تصنيعها تعود إلى المغرب بأسعار مضاعفة، ما يحتم، حسب مرزوق، العمل على تطوير هذا القطاع وتشجيع زراعة الأعشاب، من أجل الانتفاع على المستوى الطبي، ولكن أيضا في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، مؤكدا في هذا الصدد أن هناك نباتات لا توجد سوى في المغرب، وأصبحت حاليا نادرة، مضيفا أن كل منطقة بالمغرب تتميز بعشبة معينة.

ومع التطور الذي عرفه هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، أصبح الجيل الجديد من العشابة، خاصة أولئك الذين ورثوا هذه الحرفة عن آبائهم، يلجؤون إلى تكوين أنفسهم في مجال التداوي بالأعشاب ودراسة خاصياتها، كما هو الحال بالنسبة إلى عمر ايت سعيد، صاحب معشبة «ايت سعيد»، الذي ورث المهنة عن أبيه، لكنه سرعان ما كون نفسه في هذا المجال، وحصل على شهادة تقديرية، وعلى شهادة التكوين في الحجامة العصرية. واستطاع أن يستخرج من بعض النباتات والمواد دواء لمعالجة ضربات البرد، ويتوفر على براءة اختراعه، ويعتبر هذا الدواء علامة مسجلة، وصادفنا خلال زيارتنا لمعشبة ايت سعيد، رجلا مسنا قال إنه لم يعد يقوى على حصر البول، ما كان يسبب له حرجا كبيرا، وأكد أنه لجأ إلى المستشفى، لكن المرض ظل يصيبه بين الفينة والأخرى، فقرر اللجوء إلى ايت سعيد الذي وصف له الدواء، ومنذ استعماله أحس بتحسن ملحوظ .

ويبدو أن المواطنين، من خلال زيارتنا لعدد من المعشبات، أصبحوا يفضلون هذه المحلات على الطب الحديث، حتى بالنسبة إلى الذين يتوفرون على تغطية صحية. وأكد مرزوق بهذا الصدد أنه لم يعد هناك تنافر حاليا بين الطب الحديث والتداوي بالأعشاب، وهناك تعاون بين الطرفين، فالطبيب وحده المؤهل لتشخيص المرض، لكن يمكن للعشاب بعد معرفة المرض أن يحدد بعض وصفات العلاج بالأعشاب.

عبد الواحد كنفاوي

عمر ايت سعيد يقدم شروحات حول الدواء الذي ابتكره (عبداللطيف مفيق)

محمد مرزوق الخبير في الأعشاب (خاص)

اجتماع إعدادي للانتخابات الجماعية بعمالة آسفي

رؤساء جماعات قروية يسيرون شؤونها عن بعد يواجهون الحرمان من الترشح

احتضن أخيرا مقر ولاية جهة دكالة عبدة، لقاء تحسيسيا خاصا بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة، استعدادا للانتخابات الجماعية المقبلة التي يرتقب أن تجرى خلال 12 يونيو المقبل.

أكد العربي الصباري الحسني، والي جهة دكالة عبدة وعامل إقليم آسفي، في كلمة له أمام رؤساء الجماعات المحلية وممثلي الأحزاب السياسية أن التركيبة القادمة للجماعات المحلية تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية للديمقراطية ونواة محلية للتنمية الاقتصادية، مشيرا إلى أن منهجية التشاور البناء والمسؤول بين الحكومة وكل الأطياف السياسية، ساهمت في تهيئءالأرضية المناسبة للانتخابات المقبلة، من خلال نصوص تشريعية وتدابير وآليات تنظيمية ترتبط بقضايا جوهرية.

وتوقف الوالي، عند المرسوم رقم 2-08-733 الصادر في 2 محرم 1430 (30 ديسمبر 2008) بتطبيق القانون رقم 37-08 المتعلق بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة، إذ يتعلق الأمر بمراجعة شروط و قواعد التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة لضبط الهيأة الناخبة بكيفية محكمة مع التفعيل الفوري للقواعد الجديدة، المنظمة لعملية التسجيل، وتحيينها وتنقيتها من خلال تفعيل المعيار المتعلق بالإقامة الفعلية للتسجيل في اللوائح الانتخابية، مما يقتضي التشطيب على أسماء الأشخاص المسجلين حاليا على أساس علاقة الولادة ودعوتهم إلى نقل قيدهم إلى لائحة الجماعة التي يقيمون بها فعليا مع استثناء المغاربة المقيمين بالخارج، الذين لا ينطبق عليهم هذا الشرط، واعتماد بطاقة التعريف الوطنية واستثناء الدفتر العائلي مرفق بشهادة تسلمها السلطة الإدارية المحلية لضبط هوية المسجلين، الأمر الذي يستلزم دعوة الأشخاص المقيدين في اللوائح الحالية بغير هاتين الوثيقتين إلى استكمال البيانات المذكورة، غير أنه بالنسبة إلى الأشخاص الذين تعذر عليهم الإدلاء بالبيانات التكميلية عند انصرام الأجل المحدد لهم، فإنه يجوز لهم الإدلاء بالبيانات اللازمة إلى غاية اليوم الأخير من الفترة المخصصة للتسجيل، وهي ثالث فبراير المقبل، على أبعد تقدير.

كما أكد العربي الصباري الحسني، ضرورة تمكين جميع المواطنات والمواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية المطلوبة وغير المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة، وخاصة منهم فئة الشباب، من التسجيل في اللوائح المذكورة، وتمكين الناخبات والناخبين الذين غيروا أماكن إقامتهم من نقل تسجيلهم إلى اللائحة الانتخابية للدائرة أو للجماعة التي انتقلوا للإقامة في نفوذها الترابي بكيفية فعلية، وتوفير الظروف الملائمة لتنقية اللوائح من كل الشوائب العالقة بها من خلال شطب أسماء الأشخاص المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الأهلية الانتخابية أو فقدوا حق التسجيل بموجب حكم قضائي يكتسي قوة الشيء المقضي به، وكذا الأشخاص المسجلين بكيفية غير قانونية والأشخاص المقيدين في اللوائح الانتخابية والذين انتهت علاقتهم بالجماعة بسبب مغادرتهم بصفة نهائية لتراب الدائرة الانتخابية أو الجماعة التي هم مسجلون في لائحتها.

وأشار الوالي في الكلمة نفسها، إلى إمكانية حصول الأحزاب السياسية، بطلب منها، على مستخرج من اللائحة الانتخابية العامة لناخبي الدائرة الانتخابية أو الجماعة يتضمن أسماء الناخبين ومحل سكناهم والدائرة الانتخابية المقيدين فيها، وذلك بهدف إشراكها في عملية تنقيتها من جميع الشوائب التي قد تكون عالقة بها.

وإذا كانت السلطات الإقليمية تؤكد ضرورة احترام المقتضيات القانونية الخاصة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، فإن العديد من المهتمين بالشأن السياسي محليا، أكدوا لـ «الصباح» تخوفهم من تواطؤ السلطات المحلية، ومنحها حق التسجيل لبعض رؤساء الجماعات أو ذوي النفوذ رغم كونهم لا يقطنون بتراب الجماعات التي يرغبون في القيد بلوائح ناخبيها.

وجدير ذكره، أن عددا من رؤساء الجماعات سيما القروية بإقليم آسفي، سيكونون بقوة القانون ممنوعين من الترشح للانتخابات الجماعية المقبلة، إذ أنهم يقطنون منذ مدة خارج الإقليم، ولا يزورون الجماعات التي يرأسونها، إلا خلال انعقاد دورات المجلس، ويتسببون في تأخير في صرف رواتب موظفيهم...

محمد العوال (آسفي)

جانب من الاجتماع (خاص)

ليدك تعتمد أداء الفواتير عبر الإنترنت

وقعت ليدك اتفاقيتين مع كل من شركة خدمة دفع الفواتير و التسوق عبر الإنترنت، التي توفر أرضية الأداء، و مركز النقديات، الذي تدبر التحويلات بواسطة البطاقة البنكية، وذلك من أجل الشروع في تقديم خدمة أداء الفواتير بواسطة الإنترنت. وحضر حفل التوقيع محمد كريم منير، رئيس المجلس الإداري لشركة خدمة دفع الفواتير والتسوق عبر الإنترنت، ورشيدة بنعبد الله، المديرة العامة لمركز النقديات، وجان بيير إيرمونو مدير عام ليدك.

وستصبح ليدك بهذه المبادرة، حسب مسؤوليها، أول مقاولة في مجال أنشطتها تقترح على زبنائها هذا الشكل من الأداء، إذ تظل هذه الخدمة مفتوحة في وجه جميع الزبناء المتوفرين على بطاقات الائتمان البنكية، «فيزا» و«ماستر» و بطاقات مركز النقديات، إضافة إلى المشتركين في وكالة ليدك عبر الخط الذي يمكن الولوج إليه انطلاقا من موقع ma.lydec.www. مع الإشارة إلى أن الإمكانية الأخيرة تعد أمانا تكميليا ينضاف إلى الأمان الذي يمثله مركز النقديات من خلال التحقق من البطاقة البنكية.

ومن خلال هذه الخدمة تمكن ليدك الزبون من الاستفادة من امتيازات عديدة، منها خدمة مجانية 24 ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع داخل المغرب وخارجه، وتوفير الوقت لزبنائها المنخرطين في الخدمة في ما يتعلق بتسوية فواتيرهم، وعدد من الخدمات الأخرى.

ع.ك

تخوفات من رخص سيارات أجرة مزورة بسطات

تعيش مدينة سطات خلال الأيام الأخيرة على إيقاع «شكوك» حول احتمال وجود رخص استغلال سيارات أجرة مزورة، خصوصا أن بعض الأشخاص يتوفرون على أكثر من رخصة، في حين أن كثيرا من الشباب والمعاقين والأرامل لم يتمكنوا من الحصول على رخص رغم مراسلتهم للجهات المعنية منذ سنوات طويلة، وطرقهم لأبواب إدارات كثيرة لكن دون نتيجة.

وزاد من شكوك احتمال وجود رخص مزورة، ما أسماه مصدر «حديث بعض الأشخاص عن وجود جهات نافذة، لم يفصح عنها، بإمكانها تذليل الصعاب للشخص الراغب في الحصول على رخصة سيارة الأجرة «كهبة ملكية»، ولم يستبعد المصدر نفسه الذي التقته «الصباح» أن يكون «لوبيا» متكونا من عدة أشخاص ومسؤولين في إدارات عديدة وراء تنامي انتشار ظاهرة رخص استغلال سيارات الأجرة بعاصمة الشاوية في حال صحة ما يتردد على لسان عدد من المواطنين. وطالب المصدر ذاته ب«ضرورة فتح تحقيق في الموضوع، ومراقبة الرخص المسلمة حاليا والمستغلة بمدينة سطات لمعرفة صحتها ومصدرها درءا للشبهات»، بالإضافة إلى الكشف عن «الرخص المزورة أو الممنوحة كهبة ملكية»، وحمل المصدر ذاته المسؤولية إلى «ممثل الحق العام» بضرورة فتح تحقيق قضائي، بالإضافة إلى «مسؤولي ولاية جهة الشاوية ورديغة لفتح بحث إداري».

سليمان الزياني (سطات)

وقفة احتجاجية بتاونات للتسوية وضعية تقنيي الجماعات

أثارت قضية عدم تسوية ملفات حاملي الشهادات التقنية بالجماعات المحلية بإقليم تاونات، ردود فعل قوية خاصة في صفوف المتضررين الذين اتهموا خازن الإقليم بالوقوف وراء التسويف والمماطلة في تسوية وضعيتهم منذ أكثر من سنتين، مطالبين الجهات المعنية، خاصة الوزارة الوصية بالتدخل العاجل لدى المسؤول نفسه لتدارك الأمر ووقف معاناة هذه الفئة التي ما تزال تتقاضى رواتب هزيلة لا تضمن العيش الكريم.

ويبدو أن صبر الموظفين المتضررين بدأ ينفد بتهديدهم في الدخول في أشكال احتجاجية تصعيدية استهلوها الثلاثاء الماضي بوقفة احتجاجية على ما أسموه ب«تسويف خازن إقليم تاونات وعدم تسوية ملف حاملي الشهادات التقنية بمختلف الجماعات المحلية التابعة للإقليم»، ملوحين بالدخول في إضراب إقليمي عن العمل تليه أشكال احتجاجية لم يعلنوا عنها وينتظر أن تكون أكثر تصعيدا بما في ذلك خوض إضراب مفتوح عن الطعام.

وتزامنت وقفة الثلاثاء الماضي مع الحوار الذي كان جاريا بين المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

وطالب المتضررون بإثارة مطلبهم وأخذه على محمل الجد «لأن ملفات التقنيين بالبلديات والجماعات المحلية المشابهة لنا، تمت تسويتها في مدينة أزرو على سبيل المثال لا الحصر، إلا أن الخازن الإقليمي بإقليم تاونات خرج عن القاعدة ومانع في ذلك لأسباب غامضة، رغم تطمينه لنا عدة مرات ووعوده بالعمل على تسوية هذه الوضعية التي ظلت معلقة لأكثر من سنتين».

حميد الأبيض (فاس)

مواطنة

ذبحت جمعية نهضة زناتة بذبح عجلا ووزعت مجموعة من الهدايا على أطفال خيرية دار الأطفال بالمحمدية في إطار الاحتفالات بعاشوراء، وذلك بشراكة مع إحدى الشركات المنتجة والموزعة للألعاب. وليست هذه المرة الأولى التي تقوم فيها الجمعية بمبادرات تجاه أطفال الأسر الضعيفة والخيريات، إذ سبق لها أن وزعت أيضا مجموعة من المحفظات ولوازم المدرسية لفائدة أطفال المدارس وتلاميذ الثانويات.

(أحمد جرفي)